

طلال عوكل*

قطاع غزة بعد الإخلاء: من سجون صغيرة إلى سجن كبير وعدوان أكثر وحشية

لم يكن الفلسطينيون، بمن فيهم البسطاء، بحاجة إلى مزيد من الوقت والتجربة كي يتأكدوا من صدق مشاعرهم وتقويمهم لأبعاد وأهداف خطة الفصل أحادية الجانب التي أدخلت إسرائيل بموجبها كامل وجودها المادي، العسكري والاستيطاني، من داخل قطاع غزة. فعدا عن التصريحات الإسرائيلية التي تتميز بالوضوح إلى حد الوقاحة، وعدا عن خبرة 38 عاماً هي عمر الاحتلال لقطاع غزة والضفة الغربية والقدس، فإن الممارسات جاءت لتؤكد أن القطاع سيتحول إلى سجن كبير، وأن إسرائيل لم تنه احتلالها له.

وكان الفلسطينيون قد تهيأوا بطريقة مختلفة للتعامل مع عملية إخلاء المستوطنين والقوات والمعدات، إذ ألفت الحكومة قبل نحو ثلاثة أشهر من موعد الإخلاء الذي بدأ في منتصف آب/أغسطس، لجنة وزارية يرئسها رئيس الحكومة، ومقررها وزير الشؤون المدنية محمد دحلان، وضمت عدداً من الوزراء والوزارات. وقد أنشأ الوزير دحلان فريقاً متكاملًا من الخبراء والمستشارين واللجان الفنية لإدارة ملف الإخلاء، تجاوز عدد المشاركين فيه الأربعين، قاموا خلال فترة وجيزة بإعداد السيناريوهات المتوقعة للتعامل مع كل جانب من جوانب الملف، وخصوصاً في غياب المعلومات وتدني مستوى التنسيق مع الإسرائيليين.

عشية اليوم الأخير لخروج آخر جندي إسرائيلي من قطاع غزة، في 12 أيلول/سبتمبر 2005، كان الطاقم الفني قد أعد سبع فرق للقيام بعملية تسلّم الأراضي والأماكن من الجانب الإسرائيلي، كل فريق برئاسة وزير، وبعضها أكثر، وبمشاركة واسعة تشمل وزارات واختصاصات أخرى، وقيادات سياسية من الفصائل، وإعلاميين، وشخصيات عامة، ومسؤولين في لجان المساندة والحماية الأهلية..

كما جرى إعداد خطة أمنية لنشر قوات الأمن الفلسطينية على مراحل وصولاً إلى لحظة دخولها المناطق المخلاة، وتمركزها فيها قبل أن يخرج الإسرائيليون منها. وكانت فصائل المقاومة توصلت مع السلطة إلى اتفاق على المشاركة في الإشراف على الملف. وقد ألفت من أجل هذا الغرض لجنة من تسعة أعضاء، بغرض ضمان تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، وتنفيذ القانون، و لضمان التصرف السليم في الأماكن والأراضي بما يخدم المصلحة الوطنية العامة ويحمي مصالح الأفراد أيضاً.

قامت اللجان المعنية بجهد كبير لإطلاع الجمهور والمهتمين على كل الترتيبات والمعلومات التي تتصل بالملف، كما قامت بتحضير برنامج لتنظيم الزيارات والاحتفالات التي ستجري في المناطق المخلاة.

وهذه أول مرة ينجح الفلسطينيون في ترتيب أمورهم على أساس مؤسسي، ومهني، وشفاف، كي يظهروا أمام العالم أنهم شعب حضاري، يستحق الاحترام والدعم، ومؤهل لإدارة نفسه بنفسه.

خلال الأيام التي سبقت اليوم الأخير للإخلاء، لم تتوقف اللقاءات التنسيقية مع الإسرائيليين، ولم يأل الفلسطينيون جهداً في الحصول على معلومات عن الخطة الإسرائيلية، وعن طبيعة وحجم الموجودات في المستعمرات. غير أن الإسرائيليين تعمدوا إرباك نظرائهم. كان جيمس وولفنسون، ممثل اللجنة الرباعية الدولية، حاضراً معظم الوقت، وقد بذل جهوداً كبيرة من أجل التوصل إلى حلول معقولة لقضايا البحث الخاصة بالمطار والميناء، والممر الرابط بين غزة والضفة، ومعبر رفح، وآليات حركة الأفراد والبضائع. وقد بدا أحياناً أن ثمة إمكاناً للتوصل إلى حلول، غير أن الأمر لم يكن يتعدى استهلاك الوقت، والمماطلة، حتى أكملت القوات الإسرائيلية إعادة انتشارها، من دون معالجة أي من قضايا البحث التي ظلت عالقة. وخلال آخر اللقاءات التي جرت بين الطرفين، عشية انتهاء عملية الإخلاء، رفض الجانب الفلسطيني اقتراحاً إسرائيلياً بأن تتم عملية التسليم بشكل احتفالي رسمي يجري فيه إنزال العلم الإسرائيلي، ورفع العلم الفلسطيني، الأمر الذي أغضب الإسرائيليين وجعلهم يقررون وحدهم خطة الإخلاء.

وقبل يومين من يوم الإخلاء، جالت لجنة مصغرة برئاسة منسق اللجان الفنية، الدكتور محمد السمهوري، في المستعمرات للتعرف على طبيعة الموجودات تمهيداً لعملية الاستلام التي ستتم لاحقاً، غير أن هؤلاء صدموا بما رأوا؛ ذلك بأن المستوطنين والقوات الإسرائيلية قاموا بحرق المنشآت وتدميرها، باستثناء نحو 3400 دفيئة زراعية من مجموع 4000 دفيئة تقريباً، بقيت مجرد هياكل أزيلت منها الأجهزة والمعدات التشغيلية. والأسوأ أن القوات الإسرائيلية تركت نحو 12 كنيساً لإحراج السلطة، فكل من بقائها أو تدميرها ينطوي على مشكلة، ستقوم إسرائيل باستغلالها للتحريض على السلطة الوطنية والشعب الفلسطيني.

عقب الرئيس محمود عباس للصحافة على سؤال بشأن الكنس، فقال: "إن الجيش الإسرائيلي لم يترك كنساً وإنما مباني شبه مدمرة بعد أن أزالوا عنها كل معالم الدين والقدسية." وأعلن العقيد ركن جمال الكايد، قائد قوات الأمن الوطني في المنطقة الجنوبية من قطاع غزة، خلال مؤتمر صحفي عقده في اليوم التالي للإخلاء، "أن الاحتلال أراد من وراء عدم هدم الكنس إحراجنا أمام العالم عبر ما روجته حكومة الاحتلال بأنها تركت منشآت، وعندما دخلنا المناطق المحررة تبين أنها لا تصلح، وتم اتخاذ قرار من قبل السلطة الوطنية بتدميرها".

أما حركة "حماس" فاعتبرت في بيان صدر في 13/9/2005، أن بقاء الكنس اليهودية في قطاع غزة غير شرعي لأنها أقيمت على أرض لا حق للاحتلال في التصرف فيها، وأشارت إلى أنها بمثابة "مسمار جحا وذريعة لبقاء الاحتلال... وأنها ذات طابع سياسي... وعلى هذا الأساس ترفض الحركة بقاءها." هذه المعطيات جعلت الحكومة تتخذ قراراً بوقف العمل بالخطط والآليات التي كانت وضعتها مسبقاً، وتركت للجمهور المتلهف، الذي حرم رؤية هذه الأماكن عشرات الأعوام، أن يدخلها متى يشاء وكيفما يشاء. وباستثناء وجود قليل لأفراد الأمن الوطني الذين دخلوا المناطق المخلاة مع الجمهور تقريباً، فإن أيّاً من الترتيبات والخطط لم ير النور.

آلاف الناس من مناطق قطاع غزة كلها، زحفوا في كل أوقات اليوم إلى المناطق المخلاة، وأكثر منهم اجتاح الحدود الفلسطينية - المصرية ومن دون أية ترتيبات أو معاملات رسمية، أو أي شكل من أشكال النظام. وعلى مدار نحو أسبوع تدفق عشرات الآلاف في الاتجاهين، وجرى نقل كمية كبيرة من البضائع إلى داخل قطاع غزة، فلم يتبق في أسواق مدينة العريش المصرية، أي نوع من أنواع البضائع، حتى قيل إن الناس كانوا يجدون صعوبة في تأمين المواد الغذائية.

وبالمثل قام الجمهور الفلسطيني بحرق الكنس وأنهى بذلك اللعبة الإسرائيلية وأعفى السلطة من المسؤولية، لكن الجمهور أيضاً استباح كل ما هو موجود من دون أي اعتراض من قوات الأمن قليلة العدد التي وجدت في المكان، وبدا الأمر كأن الناس ينتقمون من كل أثر للاحتلال، أو أنهم فعلوا ذلك كله كشكل من أشكال التعبير عن الحاجة إلى

الحرية وإلى تأكيد خيار التوجه نحو الأفق العربي عبر مصر. احتجت إسرائيل لدى الطرفين المصري والفلسطيني على اجتياح الجماهير الفلسطينية للحدود، وأشارت إلى أن كميات من السلاح والذخيرة تم تهريبها عن طريق هذه القناة المفتوحة إلى غزة عبر جماعات المقاومة.

بعد يومين على اجتياح الجماهير الفلسطينية للحدود الفلسطينية - المصرية، أعلن الكايد أنه تم الاتفاق خلال اجتماع مع الجانب المصري على البدء بنشر 4 كتائب قوامها 1600 جندي فلسطيني لضبط الوضع وإغلاق الحدود إغلاقاً كاملاً. وفي الوقت ذاته أعلن وزير الاتصالات الفلسطيني، الدكتور صبري صيدم، وباعتباره المسؤول عن معبر رفح في لجنة الانسحاب، أن السلطة الوطنية ستعمل على تشغيل معبر رفح الحدودي من جانب واحد وبالتعاون مع الجانب المصري حتى من دون موافقة إسرائيلية. منذ ذلك الوقت والمعبر مغلق، يفتح لأوقات محددة وبموافقة إسرائيلية كلما دعت الضرورة. خلال هذه الفترة تباينت التقييمات الفلسطينية للدوافع بشأن الخطوة التي نفذتها إسرائيل بمفردها ولاقت ترحيب العالم.

كيف يرى الفلسطينيون خطة "فك الارتباط"؟

على المستوى الرسمي، كان الرئيس محمود عباس قد صرح للصحافيين في 12 أيلول/سبتمبر الماضي، وهو يوم خروج آخر جندي إسرائيلي من قطاع غزة، "أن الإسرائيليين خرجوا من قطاع غزة لكنهم لم ينهوا الاحتلال من خلال سيطرتهم على الأجواء والبحر والحدود والمطار والمعابر." كما شدد رئيس الحكومة، أحمد قريع، على أنه من دون فتح معبر رفح الحدودي مع جمهورية مصر العربية جنوب قطاع غزة، والسماح بحرية الحركة فيه بالاتجاهين سيتحول القطاع إلى سجن كبير.

كذلك أصدرت لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية التي تضم 13 فصيلاً، بياناً يوم الإخلاء، دعت فيه الأطراف المعنية إلى الضغط على الحكومة الإسرائيلية ليكون الانسحاب كاملاً وشاملاً من قطاع غزة بما فيه معبر رفح وأجواء القطاع وحدوده. ولم تخرج الفصائل الأساسية عن السياق ذاته، إذ طالبت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" المجتمع الدولي والأطراف الإقليمية والدولية جميعاً بالتدخل لفك العزلة ورفع الإغلاق الذي فرضته إسرائيل على القطاع، وأكدت تمسك الشعب الفلسطيني بحقه في بسط سيادته الوطنية الكاملة على كامل أرضه وعلى المعابر والموانئ البحرية والجوية كافة.

كما عبرت حركة "حماس" والجهاد الإسلامي والجهتان الشعبوية والديمقراطية وحزب الشعب في بيانات وتصريحات منفصلة، أن الاحتلال لم ينته لأنه يواصل السيطرة على المعابر والمجالين البحري والجوي، ولأن قطاع غزة، وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، هو جزء من الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1967. على أن الاتفاق العام على وضع قطاع غزة بعد الإخلاء لم يبلغ التباينات في تقويم أسباب ما جرى والنظرة إلى حجم ما جرى. فلقد تحدثت حركة "حماس" عن انتصار تاريخي يعود الفضل فيه إلى المقاومة التي أبدتها الشعب الفلسطيني بمختلف فئاته وفصائله، ولذلك جاء بعض الشعارات التي حملت توقيع الحركة تقول "خمس سنوات من المقاومة غلبن عشر سنوات من المفاوضة"، و"السواعد التي تحرر هي ذاتها التي تعمر".

الشعارات التي رفعتها حركة "فتح" عبر لجان الدعم الجماهيري التي شكلتها، جاءت لتقول إن الشعب هو الذي يحرر وهو الذي يعمر، وإن تحرير قطاع غزة جاء ثمرة نضال وصمود الشعب الفلسطيني بمختلف قواه وفئاته وفصائله السياسية. الفصائل الأخرى كانت أكثر حذراً، إذ أشارت إلى إنجاز وطني تحقق بفضل النضال التاريخي للشعب

الفلسطيني وتضحياته. وكان واضحاً أن الأمر يتصل بأحقية الخيارات اللاحقة "المقاومة أم المفاوضات"، وبمن يحظى بشرف "التحرير".

وفي هذا الخضم جرى استخدام مصطلحات متنوعة ومتعددة في توصيف الانسحاب، فهناك من اعتبر الخطوة الإسرائيلية عملية إخلاء أو خروج أو إعادة انتشار، ومن اعتبرها تحريراً، أو إنجازاً وطنياً، أو انتصاراً عظيماً... إلى أن جاءت الأحداث اللاحقة لتؤكد أن قطاع غزة قد تحول إلى سجن كبير، وأن إسرائيل احتفظت بـ "مزارع شبعاً" فلسطين التي تتمثل في المطار ومعبر رفح والميناء والممر الرابط بين غزة والضفة، وفي الشريط الأمني الذي أقامته إسرائيل داخل حدود قطاع غزة من جهة الشرق والشمال بعرض 150 م وقد جرى توسيعه لاحقاً بحسب الاعترافات الإسرائيلية المعلنة للصحافة.

ففي 17 أيلول/سبتمبر الماضي، أصدر شاؤول موفان، وزير الدفاع الإسرائيلي، أوامره بإنشاء منطقة أمنية داخل الأراضي الفلسطينية بعرض 150 م، وبعد أيام قليلة شرعت القوات الإسرائيلية في إقامة جدار أسمنتي بارتفاع ثمانية أمتار، بالإضافة إلى السياج الإلكتروني.

الأوضاع الداخلية

في اليوم التالي للإخلاء، ألقى الرئيس محمود عباس خطاباً للشعب الفلسطيني أعلن فيه أنه لن يسمح بعد اليوم باستمرار الفلتان الأمني وفوضى السلاح والتعديات على الغير. وقد تكرر الإعلان ذاته مرات كثيرة بعد ذلك على لسانه وعلى لسان رئيس الحكومة أحمد قريع والناطقين باسم وزارة الداخلية والأمن الوطني، غير أن الأمور بقيت على ما هي عليه في أفضل الأحوال. ففي تقرير خاص أصدرته وزارة الداخلية والأمن الوطني عن أهم النشاطات التي باشرت قوات الأمن تنفيذها لضبط الأمن في قطاع غزة خلال الفترة 15/9 - 26/10/2005، جاء أن قوات الأمن والشرطة نفذت 137 عملية أمنية لإحباط وإفشال إطلاق صواريخ نحو الخط الأخضر، والتعامل مع العبوات الناسفة، ومنع تسلل المواطنين إلى إسرائيل ومنع تهريب الأسلحة. وخلال الفترة ذاتها كشف التقرير عن أن إجمالي عدد التجاوزات والتعديات على القانون بلغت 889 حالة تشمل أشكالاً متعددة من التجاوزات بينها التقرير في الجدول التالي :

م	التجاوزات والتعديات الداخلية	الإجمالي
1	القتل العمد	11
2	الشروع في القتل	8
3	قتلى جراء الانفجارات الداخلية	28
4	إطلاق صواريخ وقذائف نحو الخط الأخضر	158
5	أضرار مادية ناجمة عن سقوط الصواريخ داخل المناطق الفلسطينية	11 منزلاً
6	أضرار بشرية ناجمة عن سقوط الصواريخ داخل المناطق الفلسطينية	178 جريحاً
7	تجاوزات أفراد الأجهزة الأمنية	12
8	الخطف	33
9	تعاطي وحيازة مخدرات	52
10	إتلاف مال الغير والمال العام	55
11	الحرق الجنائي	24
12	المشاجرات	100
13	إطلاق نار	110

14	الإخلال بالنظام العام	46
15	الاعتداء على الأملاك العامة	23
16	الاعتداء على رجال شرطة	27
17	عدم الخضوع لأوامر الشرطة	13
المجموع		889

وخلال الفترة ذاتها وبحسب تقرير صادر عن الوزارة ذاتها، بلغ عدد الانتهاكات الإسرائيلية 209، أشار إليها التقرير تفصيلاً في الجدول التالي:

م	الانتهاك	العدد
1	الشهداء	5
2	الجرحي	28
3	الاعتقالات	3
4	إطلاق صواريخ وقذائف	61 مرة
5	إطلاق نار	17 مرة
6	إطلاق نار على القوات الفلسطينية	13 مرة
7	توغل داخل الأراضي الفلسطينية	14 مرة
8	تجريف أراض داخل الحدود الفلسطينية	13 مرة
9	تضرر منازل جراء القصف	28 منزلاً ومبنى
10	إغلاق معابر وحواجز	7 مرات
11	شن غارات وهمية	20
المجموع		209

بددت الأرقام والمعطيات الواردة في تقرير وزارة الداخلية والأمن الوطني، إلى حد كبير، توقعات الجمهور الفلسطيني وفق استطلاع أجراه مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح في نابلس، خلال الفترة 14 - 16 أيلول/سبتمبر، جاء فيه أن 56.3% ممن شاركوا في الاستطلاع رأوا أن السلطة الوطنية ستتمكن من فرض الأمن والنظام في قطاع غزة بعد انسحاب إسرائيل منه، وأن 71.5% من هؤلاء توقعوا تحسن الوضع الاقتصادي والأمني.

شهدت العلاقات بين الفصائل والسلطة حالات هدوء وتوتر أدت إلى ازدياد القلق لدى المواطنين. وكان بعض حركات المقاومة، وخصوصاً الجهاد الإسلامي وحركة "حماس"، نظم مسيرات مسلحة وعروضاً عسكرية كان أبرزها العرض الكبير والمنظم الذي أجرته "حماس" في شارع الجلاء وسط قطاع غزة، والذي أظهرت فيه الحركة قدرات تسليحية ولوجستية وتنظيمية أنهلت الجمهور وتركت لديه انطباعات قوية عن مدى ما تملكه الحركة في مقابل ما يبدو من ضعف السلطة. في ضوء ذلك عقد الرئيس محمود عباس في 21 أيلول/سبتمبر اجتماعاً مع لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية في غزة، والتي تضم 13 فصيلاً، تقرر خلاله وقف مظاهر التسليح

والعروض العسكرية ابتداء من الرابع والعشرين من الشهر نفسه. وتضاربت الآراء فيما يتعلق بضرورة اختفاء السلاح من الشارع سوى سلاح الشرطة والأمن الوطني.

قبل يوم واحد من انتهاء المهلة التي قررتها لجنة المتابعة بحضور الرئيس عباس، أقامت حركة "حماس" مهرجاناً وعرضاً عسكرياً في جباليا، حيث وقع انفجار أدى إلى استشهاد 20 مواطناً وجرح أكثر من 80 آخرين. وقد لوحظت حركة طيران إسرائيلي في الأجواء خلال المهرجان، إذ كانت حركة الجهاد الإسلامي قصفت مدينة سديروت شمال شرق قطاع غزة ببضعة صواريخ رداً على قيام القوات الإسرائيلية باغتيال عدد من نشيطيها في الضفة. في ضوء ذلك، أصدرت وزارة الداخلية بياناً حملت فيه حركة "حماس" المسؤولية عن الانفجار، ونفت أن يكون بسبب قصف صاروخي من طائرات إسرائيلية، كما أعلن أحد قياديي حركة "حماس"، نزار ريان، في مؤتمر صحفي. وأصدرت اللجنة المركزية لحركة "فتح" موقفاً مماثلاً لمضمون بيان الداخلية، الأمر الذي أدى إلى مشاحنات كلامية وتبادل الاتهامات. وكان ريان عرض في مؤتمره الصحفي قطعة إلكترونية عبارة عن لوحة موصولة بأسلاك كتب عليها رقم B1277، قال إن الأطباء انتزعوها من صدر أحد الشهداء، ليؤكد اتهام إسرائيل بالمجزرة.

نفت إسرائيل بشدة أن تكون قامت بقصف صاروخي أو غير صاروخي للمهرجان، وأكدت أن الحادث وقع لأسباب ذاتية. وفي ضوء توتر الأوضاع الداخلية، ألغت حركة "فتح" عرضاً عسكرياً كبيراً كان من المقرر أن تنظمه في 24 أيلول/سبتمبر وقبل ساعات من انتهاء المهلة التي قررتها لجنة المتابعة.

أما حركة "حماس" وتأكيداً لصدقية روايتها بشأن الانفجار والمجزرة، فقد أطلقت نحو ثلاثين صاروخاً من نوع قسام نحو إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى إعلان شاؤول موفان، وزير الدفاع الإسرائيلي، رداً شاملاً مدمراً حمل اسم "أول الغيث". وشهدت الحدود البرية في شمال قطاع غزة وشرقه تحركاً كثيفاً للدبابات والآليات الإسرائيلية، كما قامت الطائرات الحربية بسلسلة غارات حقيقية وهمية مرعبة شملت مناطق قطاع غزة كافة.

كان مركز حزب الليكود عقد اجتماعاً صعباً في 26 أيلول/سبتمبر لحسم المنافسة بين شارون ونتنياهو بشأن زعامة الحزب. ولأسباب داخلية، أصدر شارون أوامره بتصعيد وتوسيع العدوان على قطاع غزة عشية اجتماع مركز الليكود، واستمر التصعيد أياماً قليلة بعد الاجتماع على الرغم من فوز شارون. بعد ثلاثة أيام من عدوان "أول الغيث" عقد أحد قياديي حركة "حماس"، الشيخ محمود الزهار، مؤتمراً صحافياً، أعلن خلاله التزام الحركة بالتهديئة حتى نهاية السنة، ووفقاً كاملاً للعمليات العسكرية ضد إسرائيل من قطاع غزة.

استبق إعلان حركة "حماس" مداولات في لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية، صدر في إثرها بيان من دون مشاركة "حماس"، يؤكد التزام التهديئة. وقد تصاعد التوتر بين "حماس" والسلطة مرة أخرى، في إثر تصريحات أدلى بها القيادي في الحركة محمد نزال، خلال احتفال أقامته الحركة في بيروت في 2/10/2005، اتهم خلاله تياراً داخل السلطة بتزويد قيادة السلطة تقارير مغلوطاً فيها ومضللة وكاذبة، ووصفه بالاستئصالي بغرض دفع السلطة إلى مواجهة "حماس".

قوبلت اتهامات نزال بالاستهجان والرد من مسؤولين في السلطة بمن في ذلك الرئيس محمود عباس. غير أن الأوضاع انفجرت على نحو مفاجئ في 2/10/2005، حينما وقع اشتباك مسلح بين عناصر من حركة "حماس" والشرطة الفلسطينية على خلفية حادث عرضي، الأمر الذي أدى إلى استشهاد ثلاثة مواطنين بينهم قائد شرطة مخيم الشاطئ علي مكاي، فضلاً عن جرح العشرات، وتخلل الاشتباك إطلاق قذائف آر بي جي على مراكز الشرطة في مخيم الشاطئ وحي الشيخ رضوان. وكانت الشرطة الفلسطينية نشرت قوات كبيرة في الشارع لضبط الأسلحة،

وذلك بناء على اتفاق لجنة المتابعة مع الرئيس، لكن الاشتباك أدى إلى وقف هذه العملية ومن دون أن تهدأ التصريحات والاتهامات من الجانبين، الأمر الذي جعل لجنة المتابعة العليا تصدر بياناً حملت فيه "حماس" مسؤولية ما جرى.

وفي اليوم التالي للاشتباك، عقد النائب العام، أحمد المغني، مؤتمراً صحافياً أعلن خلاله أن الأدلة وأقوال الشهود المشفوعة بالقسم والمضبوطات، والتحريات الأمنية وتقرير المباحث العامة والأدلة الجنائية والهندسية أثبتت أن انفجار جباليا كان نتيجة انفجار داخلي لجسم متفجر محلي الصنع، انفجر على يسار السيارة التي كانت محملة بثلاثة صواريخ.

على المستوى البرلماني، قدمت لجنة مكلفة إلى المجلس التشريعي تقريراً عن الأوضاع الأمنية، وعقد المجلس في إثره جلسة خاصة اتخذ خلالها، بأغلبية 43 نائباً ومعارضة 5 وامتناع 5 آخرين من التصويت، قراراً يطلب من الرئيس محمود عباس تأليف حكومة جديدة خلال فترة أسبوعين. كما دعا البيان الذي صدر عن المجلس التشريعي في 3/10/2005 إلى فصل وزارة الداخلية والأمن الوطني إلى وزارتين، وطالب بإقالة كل رؤساء الأجهزة الأمنية ونوابهم الذين فشلوا في أداء مهماتهم واستبدالهم بكوادر جديدة، كما حمل القوى السياسية والفصائل المسلحة المسؤولية، ودعاها إلى العمل الجاد من أجل إنهاء فوضى السلاح والفلتان الأمني وتعدد السلطات وظاهرة تطبيق القانون باليد. وأضاف البيان أن إنهاء هذه الحالة مسؤولية جماعية في ظل مفهوم سيادة القانون.

أرسل الرئيس محمود عباس خلال قيامه بجولة سياسية شملت الأردن ومصر وفرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية - التي زارها في 20 تشرين الأول/أكتوبر - والجزائر، إلى رئيس المجلس التشريعي رسالة يطلب فيها عقد جلسة للمجلس في 26/10/2005، ليرد على طلب تأليف الحكومة. وقد جاء الرد ضمن خطاب سياسي يرجئ تعديلاً حكومياً سيتم بصورة طبيعية في تشرين الثاني/نوفمبر، ارتباطاً بالتحضيرات الجارية لإجراء الانتخابات التشريعية. غير أن هذا الرد لم يقنع أعضاء المجلس المطالبين بالتغيير.

مواقف سياسية دولية

على المستوى السياسي، جاء أول تعليق للجنة الرباعية الدولية، بعد عملية إخلاء قطاع غزة، خلال اجتماعها في مقر الأمم المتحدة في 20/9/2005، إذ رحبت بالانسحاب الإسرائيلي، وحثت السلطة على بدء تفكيك الجماعات المسلحة وضرورة الحفاظ على القانون والنظام، وعبرت عن قلقها بشأن جدار الفصل الذي تبنيه إسرائيل في الضفة، وإزاء التوسع الاستعماري، مطالبة بإزالة المواقع غير القانونية. كما طالبت اللجنة إسرائيل بتسهيل حركة تنقل الفلسطينيين في الضفة، وبضرورة التنسيق بين الجهات الدولية المانحة من أجل إنجاز مهمة مبعوث اللجنة جيمس وولفنسون، بالإضافة إلى إنجاز خطة تطوير الاقتصاد الفلسطيني (خلال ثلاث سنوات)، والتي خصصت لها اللجنة الرباعية مبلغ 750 مليون دولار، كذلك طالبت الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بالعودة إلى ما تم الاتفاق عليه في قمة شرم الشيخ. وقال الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، بعد الاجتماع: "بالنسبة إلينا في اللجنة الرباعية فإن غزة تأتي أولاً، تليها الضفة في المرحلة الثانية وليس غزة أولاً وأخيراً، لكنه توقع أن تشهد جهود السلام توقفاً في كانون الثاني/يناير 2006 بسبب الانتخابات التشريعية الفلسطينية. غير أن الوقائع اللاحقة جاءت لتعمق شكوك الفلسطينيين في النيات الإسرائيلية، وفي قدرة اللجنة الرباعية أو استعدادها لتغيير واقع الحال الذي عاد بقوة إلى لغة العدوان.

استباقاً لجولة الرئيس محمود عباس، أو ربما لسحب الذرائع، أعلنت إسرائيل فجأة استعدادها لترتيب لقاء بين عباس وشارون قبل قيام عباس بجولته. ولهذا الغرض عقد كبير المفاوضين الفلسطينيين، الدكتور صائب عريقات، ثلاثة لقاءات مع مدير مكتب شارون دوف فايسغلاس، من دون أن تسفر هذه اللقاءات التحضيرية عن توفير عوامل النجاح للقاء، لذا جرى تأجيله إلى ما بعد الجولة. وفيما بعد أعلنت إسرائيل وقف الاتصالات بالجانب الفلسطيني وتأجيل اللقاء إلى أجل غير محدد.

وعشية لقاء بوش - عباس في 20 تشرين الأول/أكتوبر، وقعت عملية الخضيرة التي سقط فيها 5 قتلى إسرائيليين ونحو 30 جريحاً. وأعلنت حركة الجهاد الإسلامي مسؤوليتها عن العملية التي قالت إنها جاءت رداً على قيام قوات الاحتلال بملاحقة واغتيال نشيطيها في الضفة، وآخرهم قائد سرايا القدس لؤي السعدي. وفي ضوء هذه العملية عاودت إسرائيل تصعيد اعتداءاتها العدوانية، واتخذت جملة من الإجراءات التي قطعت أوصال المدن والقرى الفلسطينية، بالإضافة إلى فرض حصار شامل عليها.

عملياً، لا اللجنة الرباعية الدولية، ولا لقاء بوش - عباس، ولا الحركة السياسية، نجحت في تبديد مشاعر أهالي قطاع غزة الذين يطحنهم الفقر وتدهور مستوى المعيشة وندرة فرص العمل، فضلاً عن القلق الناجم عن تفاقم الأوضاع الأمنية الداخلية وتدهورها، وظاهرة الفلتان وتعدد السلطات من جهة، والاحتلال الذي حوّل قطاع غزة فعلياً إلى سجن كبير، وصعد عدوانه وتهديداته على نحو غير مسبوق من جهة أخرى □.

(*) كاتب وصحافي فلسطيني.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx